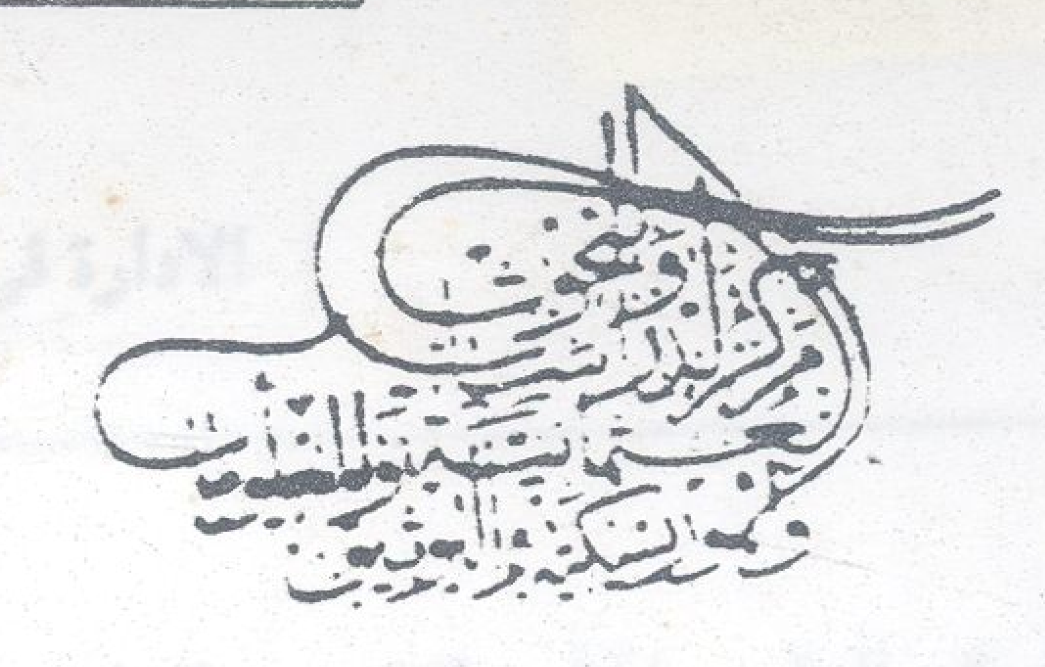
الرقم الدولي الموحد للدوريات 8081 - 0330



المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية

العدد الخامس والسادس — فيفري 1992

منشورات

مركز الدراسات والبحوث العثمانية والموريسكية والتوثيق والمعلومات

زغوان - الجمهورية التونسية

الإدارة في الإسكندرية في العصر العثماني

د. صلاح أحمد هريدي علي
كلية التربية - دمنهور - جامعة الاسكندرية

الإدارة في الاسكندرية في العصر العثماني:

ترجع أهمية الاسكندرية إلى أنها كانت ميناء مهما طوال تاريخها الطويل، وظلت مزدهرة لفترة طويلة حتى أصابها التدهور والركود في أواخر العصر المملوكي، أي في الوقت الذي اكتشف فيه طريق جديد يمر من حول افريقية إلى الهند. وقد ترتب على ذلك أن تأثرت الموانئ المصرية، الاسكندرية ودمياط والسويس وغيرها من ثغور الدولة.، وقد فكر السلطان الغوري في الذهاب إلى الاسكندرية في عام 916 هـ/ 1510م للوقوف على أحوال هذا الميناء، ولكن الزيارة لم تتم بسبب فيضان النيل. فأرسل أحد نوابه إلى هناك [1]، لنقل صورة عن أحوال تلك المدينة ثم زارها السلطان في عام 920 هـ/1514 م. فوجدها في حالة سيئة من التدهور الاقتصادي ويرجع ذلك إلى سياسة المماليك التعسفية ضد التجار والأجانب[2].

وعندما خضعت مصر للاتراك العثمانيين عام 923 هـ/1517 م، أدرك السلطان سليم الأول أهمية هذه المدينة فزارها في العام نفسه[3]

---

(1) جمال الدين الشيال، تاريخ مدينة الاسكندرية في العصر الاسلامي، ص152.

(2) سعيد عبد الفتاح عاشور، التدهور الاقتصادي في دولة سلاطين المماليك، في ضوء كتابات ابن اياس، ص 87.

(3) محمد بن اياس الحنفي، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق الدكتور محمد مصطفى،ج5، ص 184.

وهناك أمر بترحيل الحرفيين والقضاة وأعيان التجار إلى استانبول للاستفادة من خبرتهم في بلاده (آسيا الصغرى) وقد ذكرت المصادر المعاصرة اسماءهم ووظائفهم[4] كما سافر أيضا إلى استانبول تجار الرقيق الذين كانوا يفدون إلى مصر من بحر آزوف والبحر الأسود والقرم، ليبيعوا عبيدهم لأثرياء القاهرة[5].

وترجع أهمية الإسكندرية أيضا إلى أنها كانت محطة وصول الولاة العثمانيين الذين كانوا يصلون إلي مصر عن طريق البحر[6] وتصف لنا المصادر وصول هؤلاء الباشوات والاجراءات التى كانت تتبع عند وصولهم فإذا كان الباشا قادما عن طريق الاسكندرية كان في استقباله كتخدا الجاويشية، ومتفرقة باشا وباش جاويشية والملازمون، وقد حدث فى احدى المرات أن كاشف البحيرة [7] توقف فى الاسكندرية لزيارتها وهناك قام بزيارة أضرحه بعض أولياء الله الصالحين، مثل أبى العباس المرسى، وأبى الفتح الواسطى، وأوقف بعض الأوقاف الخيرية علـى أضرحتهـم،

(4) محمد بن اياس الحنفى، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، تحقيق الدكتور محمد مصطفى،ج5، ص 354.

(5) جلال يحيى، مصر الحديثة، ص 154.

(6) أحمد شلبى عبد الغنى، أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزارة والباشات، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ص 145،ص 318، ص 557.

(7) عبد الرحمن الجبرتى، تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار ج2 ، ص 109.

وقـــدم العطايـــا والانعامات للفقراء، ثم زار قلعة قايتباى[8] وكان مثل هذه الأمـور يحـدث فـى القـاهرة [9] وقـد شهـدت الاسكندرية أيضـا سفـر الوفـود المرسلة للدولة العثمانية فى إبان حدوث الأزمات السياسيـة فى مصر، وكانت تلك الوفـود تضم ممثلين عن الأوجاقات السبعة. المتفرقة، والجاويشية والجمليان، والتفكجية، والجراكسة، والعزب، والانكشارية، اضـافـة، إلى جـاويش الاشـراف وإلي بعض العلمـاء، وكـان هدفـهم من مـقـابلـة السلطـان عـزل بعض الولاة بسـبب إستـعمـاله أسلوب القـهـر ضدهم[10].

وكان يعين للادارة في الاسكندرية في العصر المملوكى نائب، أسوة بالنيابات الشامية، ويرجع ذلك إلى أهميتها الاقتصادية والاستراتيجية [11] وظلت كـذلك حتى عام 922 هـ/1516 م إلى أن خـضعـت مـصـر للاتـراك العثمانيين [12] وعندما أعاد العثمانيون تنظيم الادارة فـى

(8) محمد بن أبى السرور البكرى، كشف الكربة برفع الطلبة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلة المصرية التاريخية، ص30 ، المجلد23 .

(9) أحمد الدمرداش، كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، تحقيق عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، ص 5.

(10) أحـمـد شلبى عـبـد الغنى، أوضح الاشـارات فـيـمن تولى مـصـر من الوزراء والباشات، ص 136. وكان الباشا هو رجب باشا.

(11) سعيد عبد الفتاح عاشور، مصر فى عصر دولة المماليك البحرية، ص 23، ص 4، ص 41، ص 231.

(12) محمد بن اياس الحنفى، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج5، ص 4، ص 41، ص 231.

مصــــر اعتبـرت الموانئ المصـرية وهى الإسكندرية ودميـاط ورشيـد والسويس، أقاليم ادارية خاصة تمتع بإدارة متميزة، فكان الباب العالى يرسل إلى مصـر ثلاثة قبودنات، أحدهم للاسكندرية والثـانى لدميـاط ورشيد والثالث للسويس ويحمل هؤلاء القبودنات رتبة الباشوية بالإضافة إلى حملهم رتبة الصنجقية، مثل كتخدا الباشا، فيعتبرون من صناجق مصر الأربعة والعشرين. وبذلك كان لهم الحق في كافة الامتيازات المقررة للبكوات الصناجق من مرتب نقدى (ساليانة) ومرتب عينى جراية وعليق، كل ذلك كان يصرف لهم من خزانة مصر، ومع ذلك لم يكونوا أعضاء فى الديوان العـالى مـثل البكوات الصناجق، ولم يكن لهم دخل فى إدارة مصر، بل كانت مهمتهم الأساسية (حفظ القلاع، وربط البنادر، والعمل على نشر الأمن فى الميناء وتوابعة، وكانت الشفقة، وعوائدهم تصرف من طرف الميرى أى من أصل الساليانات المحددة لهم، اضافة إلى جانب أنها كانت تصرف من السلع التجارية المجلوبة إلى البناذر[13]).

وكـان يتـولى الادارة فى الموانئ قاضى الميناء، وأمين الجمـرك، وأغات الحوالة، وأمين الاحتساب ودزدار القلاع، وهؤلاء هم الذين يوجه إليهم الباشا قراراته الادارية الخاصة بادارة الموانئ وكانت تلك القرارات تسجل فى سجلات محاكم الموانئ. وكان يشترك فى الادارة المفتون على المذاهب الأربعة، إلي جانب ممثلين للفرق السبع سدادرة والاختيارية[14].

(13) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 385.

(14) نفسه، ص 387.

وبالإضافة إلى ما سبق نتناول بالدراسة الأجهزة الادارية فى مدينة الاسكندرية فى تلك الفترة وهى علي النحو التالى :

1) القابودان*

يعد هذا الشخص على قمة الجهاز الإدارى بالإسكندرية، وكانت الدولة العثمانية تعينة مع غيره من القبودنات الذين يعينون في دمياط ورشيد والسويس. وكان قابودان الاسكندرية أهم هؤلاء القبودنات، وتتمثل مهمة قبودان الاسكندرية فى إمداد الأسطول العثمانى بالسفن عند قيامه بالعمليات البحرية فى شرق البحر المتوسط وغربه، وكان من واجباته إرسال الجنود المطلوبين من الأوجاقات العسكرية المختلفة، مثل مستحفظان، وعزبان ، وجاوشان إلى أماكن القتال، وكان عليه أن يتفق مع السفن التى تنقلهم، وأن يدفع أجور تلك السفن[16] كما أنه كان يقوم

---

* القابودان :" أوقبطان كلمة تركية صحة كتابتها "قبودان" وهى بمعنى آمر رئيس السفينة [قبطان] وتعنى أيضا أمير البحر أوناخوذة. (انظر، ابراهيم محمد يونس، تاريخ مصر العثمانية من خلال مخطوط تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، وليوسف الملوانى، الشهير بابن الوكيل، رسالة ماجستير، ص 174، من كلية بالاسكندرية عام 1981.

(16) أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية، محكمة الإسكندرية، سجل رقم 55، مادة 56، عام 1029هـ/1619م سأشير اليها بعد ذلك بالعقارى.

باعداد الذخيرة اللازمة لهم[17] وكان من واجبة الاحتفاظ بخمسين سفينة على الأقل فى ميناء الاسكندرية بصفة احتياطية يقدمها عند اللزوم[18].

وكان عليه أيضا أن يشرف على إرسال السلع المصدرة للدولة العثمانية مثل الحبوب والسكر والبقسماط [19] فضلا على تصدير بعض السلع الغذائية إلي الخارج مثل الأرز، والعدس والحمص والسكر. وكان يساعده فى ذلك وكيل خرج السلطنة [20] وكان يحضر الاتفاقات التى تعقد بين السلطات المختصة بالمدينة والسفن الأوروبية، لكى يضمن شحن البضائع المصدرة إلى الخارج، إلى جانب على أنه كان يحدد اجمالى المبلغ المطلوب دفعه ويقف على كيفية تسديد المبلغ الباقى[21].

(17) العقارى، سجل رقم 63، مادة 231، ص 131، عام 1128 هـ/ 1715م، سجل رقم 64، مادة 549، ص 305 عام 1129هـ/1716م.

(18) S.J. Shaw, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution pp. 80-81; Idem, The financial and Administrative Organization and Development in Ottoman Egypt, pp. 184-188.

(19) العقارى، سجل رقم 7، مادة 258، ص 112، عام 971 هـ/1563م.

(20) العقارى، سجل رقم 15، مادة 14، ص 9، عام 988 هـ/1580م.

(21) دار المحفوظات المصرية بالقلعة بالقاهرة، سجل محكمة الاسكندرية رقم 5، عين 69، مخزن 46تركى، ص 95، مادة 290 عام 1147 هـ/1734م.
وكان المبلغ المتفق عليه مائة وعشرون ريالا، دفع منه خمسة وثلاثين ريالا، واتفق على أن يدفع كل يوم مبلغ اثنى عشر ريالا. سأشير إليها بعد ذلك بالمحفوظات.

وبالاضافة إلى اختصاصاته السابقة كان هو المسئول الأول عن الأمن وعن اتخاذ الاجراءات المناسبة لذلك كان يعقد الاتفاقات مع بعض القبائل العربية لكى تقوم بهذه المهمة، أى مهمة حفظ الأمن فى الطرق ما بين رشيد والاسكندرية، وفوة، فتتعهد تلك القبائل بحماية أمن المسافرين والبضائع فى تلك المناطق[22] وقد اطلقت بعض المصادر المعاصرة على هؤلاء العرب المدركين. وكان حاكم ولاية البحيرة يشترك مع هذا القابودان في هذه المسئولية ويرجع ذلك إلى اشتراك الحدود بين الاقليمين الاسكندرية والبحيرة.

وكان من واجب هذا القبودان أيضا الاشراف على ملء الصهاريج الموجودة بالمدنية بالماء، وملء السواقى، وتعيين المختصين للاشراف على تشغيلها وكان هذا القبودان يتابع قيامهم بهذه المهمة بكل دقة وكان عليه أن يمدهم بالمساعدين من النجارين والحدادين والجيارة والبنائين والمكارين، كما كان يعين شيخ السقائين. وكانت رواتبهم تصرف لهم من كشاف ولاية البحيرة. ويبدو أن رواتبهم كانت لا تكفيهم لذلك تقدموا بالتماس إلى القبودان يشكون فيه من قلة رواتبهم، فبادر-القبودان- بإجابة مطالبهم ورفعها بمقدار النصف أى ٥٠٪ كى تتناسب مع العمل الذى يقومون به[23].

---

(22) المحفوظات، سجل محكمة الاسكندرية، رقم 3، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 53 مادة 185، عام 1127هـ/ 1724م.

(23) المحفوظات، سجل رقم 5، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 95، مادة 290، عام 1147هـ/ 1734م.

وكان من واجبات قبودان الاسكندرية تعيين الجوربجى فى سردار مستحفظان أو جاوشان[24]وكانت الفرمانات تصل إليه من القاهرة، لتحديد المسئول، عن دلالة الجلود فى المدينة وكانوا فى الغالب من اليهود. وكان من واجباته ايضا تحديد قيمة السمسرة بين البائع والمشترى [25] كما كان يقوم بإصدار الأوامر إلى القاضى وإلى أغاوات الحوالة وسدادرة البلوكات السبعة للاجتماع لمناقشة بعض الأحداث المهمة المتمثلة في امتناع الحمالين والشيالين والبائعين عن دفع الرسوم المقررة عليهم إلى السلطات المختصة بالمدينة. وكانت هذه المهمة من اختصاص أوجاق المستحفظان[26] وقد انتهت المناقشة باتفاق الجميع على اختصاص الأوجاق المذكور بهذه المهمة[27].

وكان قبودان الاسكندرية يحصل على دخل سنوى قدره 800.000 بارة من الرسوم التى يفرضها على البضائع الصادرة من ميناء الاسكندرية واسواق المدينة والواردة إليها، كما كان يحصل على ساليانة سنوية من خزانة مصر قدرها300.000 بارة، كان ذلك في القرن السابع

(24) المحفوظات، سجل محكمة اسكندرية رقم 6، عين 69، مخزن 46 تركى، عام 1195هـ/ 17804م.

(25) المحفوظات، سجل رقم 13، عين 69، مخزن 46 تركى، عام 9647هـ/ 1781م، ص 101، مادة 3. السمسرة ٢٪ وقد حدد الأمر هذا السمسار.

(26) المحفوظات، سجل رقم 13، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 42، عام 1200هـ/ 1785م.

(27) المحفوظات، سجل رقم 7، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 83، عام 1200هـ/ 1785م.

عشر، ثـــم هبطت هذه السالیانة إلى 98.226 بارة فى السنة، أسوة بما حدث من تخفيض لساليانات جميع البكوات والصناجق إلي جانب ذلك كان لقبودان الاسكندرية مرتب عينى بلغ 515 أردب من الغلال كانت تصرف له من الأنبار الأميرية[28].

2) الديوان :

أطلقت كلمة الديوان في مصر العثمانية على كل مجالس الحكم والإدارة، فللباشا ديوان أى: مجلس حكم ، وللأمير المملوكى ديوان، ولكبار رجال الأوجاقات دواوين [29]. ويتضح أن كلمة ديوان تعنى جميع الهيئات المختصة بالحكم والادار والسلطة والنفوذ. ويتكون الديوان من القبودان والقاضى أو نائبه، وأعضاء بحكم وظائفهم من مثل كتخدا القبودان، والأمراء وأغاوات واختيارية الأوجاقات الممثلة فى المدينة، ونقيب الأشراف أو من ينوب عنه، وأمين بيت المال وغيرهم. وفى الجلسات التى يعقدها الديوان لمناقشة بعض القضايا المهمة، لم يكن يشترط حضور كل هؤلاء، وانما يحضرها القاضى أو نائبة وبعض الأعضاء الآخرين. وهذه الجلسات ذات الطابع الخاص كان يحضرها أشخاص ليسوا من أعضاء الديوان، كانوا يحضرون باعتبارهم أطرافا فى النزاع أو شهودا ، للمتقاضين[30].

(28) ليلى عبد اللطيف احمد، الادارة في مصر فى العصر العثمانى، ص 387.

(29) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، 132.

(30) نفسه، ص 137.

وبالاضافة إلى ذلك، كانت هناك وظيفة كاتب الديوان وهو من اليهود وكان يتولي وظائف الصيارفة والمباشرين بالديوان[31] وكان بعض هؤلاء الصيارفة من المغاربة[32] وقد عمل بعض اليهود متحدثين على الأموال السلطانية بديوان الثغر[33] وظلوا يمارسون هذا العمل حتى عهد علي بك الكبير الذى أستأثر بالسلطة، فقبض على اليهود لسوء سلوكهم وحل محلهم المسيحيون السوريون[34] والمترجمون الذين كانوا فى أغلب الأحوال من اليهود، وكانت الأوامر الخاصة تصدر بتعينهم، ويطلق على كبيرهم الباش ترجمان[35]. ولعب اليهود دورا مهما فى قنصليات الدول الأوروبية، حيث كانوا يقومون بأعمال الترجمة بين السلطات الحاكمة، وبين رؤساء القنصليات، وفى حالة اختيار احدى القنصليات لأحد المترجمين كان عليها ابلاغ السلطات الحاكمة باسم هذا المترجم على اعتبار أنه من رعايا الدولة الذين يصدر باسمهم والقابهم أمرا[36] ولم تكن الترجمة مقتصرة

(31) العقارى، سجل رقم 3، مادة 445، ص 152، عام 967 هـ/1559م.

(32) العقارى، سجل رقم 6، مادة 11، ص 6، عام 971 هـ/1563م.

(33) العقارى، سجل رقم 42، مادة 591، ص 184، عام 1016 هـ/1607م.

(34) المحفوظات، سجل رقم 7، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 10، عام 1195 هـ/ 1780م؛ محمد رفعت، على بك الكبير، ص 143.

(35) ليلى عبد اللطيف، المرجع السابق، 138.

(36) المحفوظات، سجل رقم 17، عين 69، مخزن 46 تركى، مادة 523، عام 1219هـ/ 1804م.

علي اليهود[37] بل كان البعض من المسلمين يمارسونها[38] كما مارسها المغاربة[39] والمسيحيين[40] وبخاصة من أبناء الأسر المسيحية، الذين اتصلوا بالأجانب وتعلموا اللغات الأوربية، ووقفوا على أساليب السلوك الأوروبى وحذقوا فنون الاتصالات والمداخلات فى بلاد الشرق[41] واستمر ذلك حتى عصر محمد على [42] وقد مارس حرفة الترجمة بعض الروديسيين[43] والأرمن[44] وبعض أفراد الأوجاقات العثمانية[45].

وكان من المسائل التى يبحثها الديوان ويشرف عليها قرارات التعيين مثل قرار تعيين القضاة فى المدينة، وكان هذا التعيين يسجل فى سجل المحكمة[46] ويصدر هذا التعيين شيح الاسلام بالقاهرة وقد

(37) العقارى، سجل رقم 56 ، مادة 167، ص 56 ، عام 986 هـ/1577م

(38) العقارى، سجل رقم 8، مادة 59، عام 973 هـ/1565م.

(39) العقارى، سجل رقم 8، مادة 5025، ص 173 ، عام 973 هـ/1565م.

(40) العقارى، سجل رقم 11، ص55 ، مادة 190، عام 978 هـ/1570م.

(41) أحمد عزت عبد الكريم، دراسات فى تاريخ العرب الحديث، ص 37.

(42) المحفوظات، سجل رقم 16، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 13، مادة 35 عام 1220هـ/ 1805م.

(43) العقارى، سجل رقم 14، ص142 ، مادة 512، عام 978 هـ/1570م.

(44) العقارى، سجل رقم 20، مادة 221، ص77 ، عام 992 هـ/1584م.

(45) العقارى، سجل رقم 20، مادة 221، ص77 ، عام 992 هـ/1584م.

(46) العقارى، سجل رقم 8، ص15 ، مادة 38، عام 1001 هـ/1592م.

لوحظ أن أوامـر التـعـيين كـانت تصـدر من ديوان القـاهرة، وترسل إلى ديوان الثغر، ومنه إلى القاضى وأغا الحوالة وكتخدا بك وأغاوات القلاع وسدارة البلوكات السبع وجميع المسئولين[47] وكـان يرسل إيضـا إلى المفتى[48] وكـان من واجبـات الديوان أيضـا تعـيين نـائب شـيخ الطريقـة الأحمدية وكان أمر تعينه يصدر من قبل الدولة العثمانية[49] وتعـيين خلفاء أولياء الله الصالحين بالمدينة الذين تتوفر فيهم الشروط، ومثال ذلك تعيين أحد أفراد ذرية سيدنا الزبير بن العوام في هذا المنصب[50] وتعيين نائب نقابة الأشراف بالمدينة، وكان عليه أن يحكم بالعدل ويمنع الأذى عن الأعضاء، وغير ذلك من الأمور الأخرى التى يلتزم بها[51].

(47) المحفوظـات، سجـل رقم 10، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 228، عـام 1286هـ/ 1772م، وهو صورة قرار وارد مصر المحروسة من شيخ الاسلام على الصعيدى.

(48) المحفوظـات، سجـل رقم 7، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 13، عـام 1196هـ/ 1781م، والفرمان موجه إلى أحمد جوربجى سردار مستحفظان، وكامل الحكام، وموقع عليه سراد بك وابراهيم بك بناء على أمر الوالى ملك محمد باشا.

(49) المحفوظات، سجل رقم 5، عين 69، مخزن 46 تركى، مادة 739، عـام 1149هـ/ 1736م.

(50) المحفوظـات، سجـل رقم 10، عين 69، مخزن 46 تركى، عام 1183هـ/ 1769م والفرمان موقع عليه من على بك أمير الحاج السابق.

(51) المحفوظـات، سجـل رقم 7، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 125، عـام 1203هـ/ 1788م، صدر هذا القـرار من السيـد محـمـد أفندى البكرى الصديقى نقيب الأشراف بالقاهرة إلى السيد خليفة التونسى.

وكان من واجب الديوان تعيين ناظر للأوقاف يكون من واجبة تحديد الوقف وجهته بالاسكندرية مثال ذلك وقف الحرمين الشريفين بالاسكندرية ومن واجب هذا الناظر تحصيل الأموال المخصصة للانفاق على الحرمين الشريفيين، وتحديد الأشخاص الذين يتولون هذه الوظائف[52] والاشراف على وقف قايتباى الذي كان يخصص للصرف على بعض الأوجاقات العثمانية الاسكندرية ورشيد[53] وكان على ناظر الوقف أن يتابع الأعمال الخيرية التى حددها الواقف وأن يقوم بالاصلاحات اللازمة لمبانى الأوقاف[54] وقد يكون الوقف أرضا خالية مؤجرة للغير، للأوروبيين مثلا، فكان عليه أن يتابع دفع الايجار بانتظام، والمحافظة على حدود الوقف، ودفع الاعانات لمستحقيها[55] والأمر اللافت للنظر أن إحدى السيدات عينت ناظرة للوقف[56] ولم يقتصر تعين نظار للأوقاف على المسلمين فقط، بل تعدى ذلك إلى الأوقاف الخاصة بالمسيحيين فكان يعين عليها نظار من المسيحين، وكان عليهم أن يتابعوا أوجه الأنفاق، والمستفيدين من هذا الوقف[57].

(52) العقارى، سجل رقم 8، ص224 ، مادة 238، عام 972 هـ/1564م.
(53) العقارى، سجل رقم 15، مادة 31، ص30 ، عام 989 هـ/1581م.
(54) العقارى، سجل رقم 31، ص30 ، مادة 72، عام 1021 هـ/1612م.
(55) العقارى، سجل رقم 12، عين 69، مخزن46 ، تركي ص 98، عام 1200هـ/1985م.
(56) المحفوظات، سجل رقم 72،ص 23، مادة 29 ، عام 1145 هـ/1732م.
(57) العقارى، سجل رقم 8، ص224 ، مادة 238، عام 972 هـ/1564م.

وكان من واجب الديوان كذلك تعيين أغا الحوالة، والحوالة هو الشخص الذى خولت إليه سلطات جمع الأموال السلطانية من العمال وغيرهم من المكلفين بتحصيلها لتسليمها إلى الميرى[58] وتتلخص واجباته في الاشراف على ارسال الجنود إلي الدولة العثمانية من أوجاق عزبان أو مستحفظان[59] أو الجاويشية [60] كما كان عليه أيضا تصدير الأغنام والأبقار إلى الدولة العثمانية[61] وكذلك الحبوب [62] والبارود[63] وتحصيل الرسوم المفروضة على الأجانب[64] وكانت الرسوم المتحصلة من الفرنسيين تخصص لكتخدا الثغر ودزدار القلاع والمستحفظان وكان على الحوالة كذلك أخطار الديوان بذلك[65] وكان قرار تعينه يصدر من الوالى العثمانى بالقاهرة[66] وقد احتكر أوجاق

(58) قانون نامة مصر، ترجمة وعلق عليه أحمد فؤاد متولي، ص 47 هامش I.

(59) العقاري، سجل رقم 51، ص883 ، عام 1076 هـ/1666م.

(60) العقاري، سجل رقم 55، ص25 ، مادة 56، عام 1096 هـ/1684م.

(61) العقاري، سجل رقم 46، ص117 ، مادة 254، عام 1097 هـ/1685م.

(62) العقاري، سجل رقم 57، ص11 ، مادة 62، عام 1098 هـ/1686م.

(63) العقاري، سجل رقم 57، ص12 ، مادة 29، عام 1098 هـ/1686م.

(64) العقاري، سجل رقم 57، ص75 ، مادة 168، عام 1098 هـ/1686م.

(65) العقاري، سجل رقم 60، ص60 ، مادة 111، عام 1114 هـ/1702م.

(66) المحفوظات، سجل رقم 7، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 31، عام 1198هـ/ 1783م. وقد حضر هذا الاجتماع الأمير عبد الله جوربجى سردار مستحفظان ومعه سائر الحكام والجوربجية وموقع عليه من القائمقام ابراهيم بك.

متفرقة وظيفة أغا الحوالة[67] فكان عليه حضور جلسات الشرع الشريف عندما يعرض فيها بعض الأمور المهمة المتعلقة باختصاصاته[68] وكان من إختصاص الحوالة تعيين بعض الأشخاص فى منصب الأغاوية[69] وسردار مستحفظان، وكان ينبه على سردار مستحفظان بحفظ الأمن وأقامة العدل[70] فكان الحوالة يقوم باصدار قرار تعيين أمين الاحتساب وتحدد مدته بسنة خراجية، يمكن تجديدها سنة أخرى[71] وكان عليه أن يثبت قرار التعيين وأن يثبت كذلك تسليمه العمل وأنه التزم بكل ما يوكل إليه على حسب القواعد المعمول بها[72] وكان علي المحتسب أيضا حفظ وضبط كامل تعلقات الميرى، وكامل ارزاق التجار وله في نظير

(67) المحفوظات، سجل رقم 7، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 42، عام 1198هـ/ 1783م.

(68) المحفوظات، سجل رقم 7، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 13، عام 1196هـ/ 1781م.

(69) المحفوظات، سجل رقم 11، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 16، عام 1193هـ/ 1779م.

(70) المحفوظات نفسه.

(71) المحفوظات، سجل رقم 7، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 79، عام 1200هـ/ 1785م.

(72) المحفوظات، سجل رقم 7، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 79، عام 1200هـ/ 1785م.

ذلك مرتب ثابت وكان عليــه اتباع العدل[73]. وكان من سلطته كذلك وضع تسعيرة للبضائع الموجودة في الأسواق، بل كان يقبض على المخالفين، ويضربهم ضربا مبرحا حتى يشرفوا على الهلاك[74] وكان يرافقه في تلك الجولات أتباعه من حاملى الموازين[75] وكان له السلطة على طوائف تجار الطعام وعمال الأخشاب، وصناع القناديل، وكذلك كان عليه جمع الضرائب منهم[76] وكان يدفع له الحرفيون رسوما مقابل السماح لهم بالقيام بأعمالهم، وسمى هذا الرسم باسم يومي دكاكين (الرسم اليومى على الدكاكين)، كان عليه أيضا تحصيل رسوم أخرى، أهمها رسم السوق الذى كان يؤخذ عن بيع أى حيوان أو سلع أخري. وكانت السلع التى تعفى من تلك الرسوم هى التبن والبرسيم الجاف[77].

(73) المحفوظات، سجل رقم 8، عين 69، مخزن 46 تركى، عام 1168هـ/ 1754م. وذلك بحضور الأمير مصطفى جاوشان مستحفظان قازدغلى وملتزم ديوان ثغرا لاسكندرية، وهو عبارة عن تقرير الاحتساب باسم السيد اسماعيل الكاتب من الديوان.

(74) محمد بن اياس الحنفى، بدائع الزهور في وقائع الدهور، ج5 ص 335.

(75) ليلى عبد اللطيف أحمد، الادارة في مصر فى العصر العثمانى، ص 316.

(76) Gabrial Baer, Guilds in Egypt in Modern times, p. 84; Lusignan, A History of Revolt Ali Bey, p. 62.

(77) هاملتون جب، هارولد بووف، المجتمع الاسلامى والغرب، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، سلسلة تاريخ المصريين ص 23-24.

وكان الديوان يعين أمين الجمرك وتنحصر مهمته في متابعة تحصيل الرسوم الخاصة بالديوان والالتزام بتوريدها إلى الجهات المختصة. ويصدر به فرمان من الباشا موجه إليه والى جميع المسئولين بالمدينة[78]. وكان عليه تسجيل مفردات الأمتعة المتحصلة من العشور فى سجله، وكان من الأفضل أن يباع النفيس منها فى القاهرة، فيرسله العامل مع رجل موثوق به إلى القاهرة، ومعه دفاتر تسجيل منها المفردات. وكان ناظر الأموال والأمين (أمين البلد) يقومان ببيعة بالمزاد، ثم يرسل ثمنه إلى الخزانه وكان يخصم ذلك من أقساط العامل، ويدون بالتفصيل مفردات المتاع المشابه الذي يفضل بيعه هناك، ويوقع عليها القاضى، ثم يخطر ناظر الأموال وأمين البلد، ويباع فى الميناء ما يكون بيعه هناك أجدى وأنفع بعد أخذ موافقتهما[79].

أما أمين بيت المال فكان يعينه الديوان، وكان من أهم اختصاصاته حصر ميراث المتوفين والمستحقين لميراثهم، وكان عليه أيضا حصر التركة من أمتعة وأموال[80] ثم تسجل تاريخ الوفاة. وقد لوحظ أنه لا توجد سجلات تسجل فيها أسماء المتوفين أو المواليد، ولكنهم كانوا

(78) المحفوظات، سجل رقم 6، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 105، عام 1150هـ/ 1737م.

(79) قانون نامة مصر، ص 47.

(80) المحفوظات، سجل رقم 6، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 105، عام 1150هـ/ 1727م.

يستشهدون بمن هم على صلة بالمتوفي قبل وفاته، ثم تتخذ الاجراءات المناسبة لصرف مستحقات التركة لمن يستحقها[81]، بعد أن يخصم نصيب بيت المال منها، وفى حالة عدم وجود وارث للمتوفى فإن تركته تئول إلي بيت المال بعد خمس سنوات من الوفاة[82] ولعل هذه المدة كانت لاتاحة الفرصة لظهور أى وريث غائب ويشترط فى أمين بيت المال الأمانة والاستقامة والعدالة وقد حددت الأوجاقات التى يتم تعيين أمناء بيت المال من بين أفرادها وهى في أوجاق الكوكليان والتوفكجيان أو الجاويشية[83].

أما تعيين مشايخ الحرف بالمدينة فكان يخضع لتقاليد معينه، ففى بعض الأحوال كان تعينهم يتم بناء على اختيار أهل الحرفة وطلبهم كما حدث بين السماكين[84] والخبازين [86] والجيارين [86] أو بناء على تنازل

---

(81) المحفوظات، سجل رقم 6، عين 69، مخزن 46 تركى، ص ، عام 1152هـ/ 1729م.

(82) قانون نامة مصر، ص 75هامش 1.

(83) نفسه.

(84) المحفوظات، سجل رقم 2، عين 69، مخزن 46 تركى، ص30 ، عام 1132هـ/ 1719م.

(85) المحفوظات، سجل رقم 2، عين 69، مخزن 46 تركى، ص30 ، عام 1132هـ/ 1719م.

(86) المحفوظات، سجل رقم 2، عين 69، مخزن 46 تركى، ص30 ، عام 1132هـ/ 1719م.

شيخ الحرفة بناء علي رغبته لغيره كما حدث من شيخ العرقسوسية[87] وفى مثل هذه الظروف تحدد اختصاصات شيخ الحرفة أو الطائفة، فقد حددت اختصاصات طائفة البنائيين اصلاح وترميم وصيانة المبانى العامة مثل بعض الوكالات بسوق الحدادين[88] بعض القلاع والميناء[89]وكان يشرف على تلك الترميمات المعمرجى[90].

بعد هذا العرض نشير إلى موضوع التنازل عن بعض الوظائف أو العزل منها، مثال ذلك التنازل عن منصب الكتخدا إلى قائمقام نقابة الأشراف، وكان علي المتنازل أن يذكر أنه قد تم هذا التنازل برغبته وبرضاه[91] ونشير كذلك إلي عزل أحد القضاة من وظيفته بتهمة لاخلاله

(87) المحفوظات، سجل رقم 3، عين 69، مخزن 46 تركى، عام 1138هـ/ 1729م.

(88) المحفوظات، سجل رقم 15، عين 69، مخزن 46 تركى، ص148 ، مادة 656، عام 1213هـ/ 1798م.

(89) المحفوظات، سجل رقم 11، عين 69، مخزن 46 تركى، ص48 ، مادة 118، عام 1192هـ/ 1778م.

(90) نفسه.

(91) المحفوظات، سجل رقم 8، عين 69، مخزن 46 تركى، ص137 ،عام 1168هـ/ 1754م. وقد حضر هذه الجلسة المفتى، وأغا قلعة الركن فى برج مصطفى باشا، وقائمقام الأشراف، وأغا الحصار الأشرفى الكبير وسردار عزبان وأغا الجاوشان (المراكشى) وجوربجى سردار الجراكسة وسردار طائفة مستحفظان وأمين الجمرك الذي كان يتولي منصب كتخدابك وتنازل إلى قائمقام الأشراف الذى أعلن قبوله المنصب.

بشروط الوظيفة وقد أجري التحقيق معه، وكانت نتيجته أنه برئ مما نسب إليه، فأعيد إلى وظيفته[92] ومن هنا نري أنه على الرغم من أن القائمقام على بك أصدر قرار العزل، فإن القاضى أعيد إلى منصبة وأن دل ذلك على شئ فانما يدل على أن قرار القضاء كان له فاعليته فى رد الحق لأصحابه.

وكان من الأمور الأخرى التي يناقشها الديوان اعلان وفاء النيل وفى هذه المناسبة كان القبودان يحضر الجلسة، ويحضرها حاكم ولاية البحيرة وجميع رؤساء الأجهزة الادارية، للاحتفال بهذه المناسبة[93] وكانت السلطات الحاكمة بالقاهرة تخصص لذلك مبلغا من المال بموجب فرمان من الباشا للصرف على السواقى، وكان سردار جاوشان يتسلم المبلغ بإيصال لكى يتولى الصرف بعد ذلك[94] كما كان يتم اعتماد بعض المبالغ اللازمة لإصلاح رصيف سد محمود المجاور لترعة الأشرفية بالخليج الناصرى، وفى الحالة كانت تحدد المواد اللازمة لذلك مثل الجير

---

(92) المحفوظات، سجل رقم 10، عين 69، مخزن 46 تركى، عام 1183هـ/ 1769م. وهو مرسوم موقع عليه من القائمقام على بك، وقد حضر هذه الجلسة القاضى ومعه قاضى رشيد.

(93) المحفوظات، سجل رقم 2، عين 69، مخزن 46 تركى، ص224 ,225 ، عام 1133هـ/ 1769م.

(94) المحفوظات، سجل رقم 65، عين 69، مخزن 46 تركى، مادة 733، ص 203 ،عام 1165هـ/ 1751م.

والأحجار والأخشاب والحديد والأتربة والآلات اللازمة وأجرة الحرفيين كالبنائين والنجارين والحمالين، والمدة المقترحة لاتمام ذلك[95] كما كان من اللازم عمل جرافة الجسور السلطانية وصيانتها وكانت تتم باشراف حاكم ولاية البحيرة[96].

ولم تقتصر أعمال الاصلاح والصيانة على الجسور والأرصفة بل تعدي ذلك إلى أصلاح بعض القلاع الموجودة فى المدينة مثل قلعة الركن[79] وقد أصابها بعض التآكل فى أواخر القرن الثامن عشر، وكادت تسقط، فتدخلت سلطات القاهرة، وأصدرت فرمانا من الديوان إلي ديوان الاسكندرية، بتشكيل لجنة فنية تتكون من المهندسين والمعمارجى وشيخ طائفة البنائين وغيرهم من أهل الخبرة، كى تقوم تلك

(95) المحفوظات، سجل رقم 7، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 10، عام 1195هـ/ 178م.

(96) المحفوظات، سجل رقم 7، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 27، عام 1195هـ/ 1780م.

(97) قلعة الركن : يبدو أنها كانت تقع محل منارة الاسكندرية القديمة، حيث أقام الحكام محل هذه المنارة قلعة صغيرة بها برج صغير كان يستخدم لهداية السفن القادمة إلى الاسكندرية، ويعرف هذا المكان الآن بطابية قايتباى، ويقع فى الجهة الشرقية من شبة جزيرة رأس التين. [انظر، عفاف مسعد العبد، دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، من آداب الاسكندرية عام 1983م ص 79.

اللجنة بالفحص ثم تقدم تقريرها الذى يثبت وجود تصدع في المبنى والأماكن المخصصة للمدافع ثم يشير التقرير إلى المواد اللازمة والتكاليف الكلية مع التوصية بالبدء فورا[98].

وأشار هذا التقرير - فيما أشار إليه - إلى ترميم الرصيف الخاص بالميناء[99] ويناقش التقرير كذلك الاصلاحات الخاصة بدور العبادة الخاصة بأهل الذمة، بناء على شكوى منهم، فقد كانت ثلاث كنائس فى حاجة إلى اصلاح وترميم ، وقد شكلت لجنة من الكاشف والسراج ليتم اتخاذ اللازم لإصلاحها وهذا يدل على تسامح الدين الاسلامى تجاه النصارى وغيرهم من أصحاب الديانات الأخرى. وبعد اصلاح تلك الكنائس اقيمت فيها الشعائر الدينية للمسيحيين[100] وتم أيضا اصلاح

(98) المحفوظات، سجل رقم 10، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 25-254، عام 1184هـ/ 1770م. قدرت المبالغ المطلوبة بأربعين كيس، 155 نصف فضة.

(99) المحفوظات، سجل رقم 11، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 48، مادة 118، عام 1194هـ/ 1780م. وقد حضر هذه الجلسة جاريش الحصار الأشرفى الكبير والمعمارجى والبنائين وكبير طائفة النجارين، وحضور القضاه ونوابهم أيضا.

(100) المحفوظات، سجل رقم 11، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 357، عام 1196هـ/ 1781م.

الوكالة الخاصة الكائنة بسوق الحدادين[101] واصلحت كذلك المبانى الخاصة بالأوقاف بسبب تسرب مياه الأمطار فى أحد المبانى وقد أثر ذلك بشكل واضح على المبانى المجاورة. ونتج عن ذلك حدوث ضرر بها، فقدم أصحابها شكواهم فشكلت لجنة فنية لتقرير حجم الاصلاح اللازم، وتم الاصلاح والترميم، وأخطر ناظر الوقف لإتخاذ اللازم[102].

وكان الديوان يجتمع عند حدوث أزمات اقتصادية واختفاء بعض السلع الأساسية كالقمح لاتخاذ الاجراءات المناسبة لذلك[103] وكان من نتيجة اضطراب الأحوال السياسية، أن تأثرت قيمة العملة بشكل واضح فأوقف التعامل بها[104] ويبدو أن الأزمة استمرت بدليل أن الأهالى بجميع فئاتهم اشتكوا للسلطات الحاكمة فاستجابت على الفور

---

(101) المحفوظات، سجل رقم 15، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 148، مادة 656، عام 1213هـ/ 1798م. وقد شكلت لجنة من شيخ طائفة المهندسين وبعض الاشراف من النجارين. وقد قدرت التكاليف الكلية بتسعين الف نصف فضة.

(102) المحفوظات، سجل رقم 7، عين 69، مخزن 46 تركى، عام 1163هـ/ 1749م.

(103) العقارى، سجل رقم 11، مادة 743، ص 984، عام 1178هـ/1764م.

(104) المحفوظات، سجل رقم 10، عين 69، مخزن 46 تركى، عام 1181هـ/ 1772م.

لمطالبهم، فتم ابطال التعامل بتلك العملة(105) لدفع المظالم عن الأهالى. وخاصة عندما استأثر بالسلطة مراد بك وابراهيم بك عام 1200 هـ/ 1785م وفى هذا الوقت صدر فرمان بتحديد الضريبة على الأراضى المزروعة قمحا، وأشار إلى رفع المظالم وإلغاء المغارم التى قررت على التجار والدلالية والجزارين والحمالين والمتسولين(106) فأدت إلى تقاعس بعض أصحاب الحرف عن دفع ما عليهم من الضرائب المخصصة للمال الميرى إلى ملتزم الخردة مثل الفرحانية (العوالم) والدخاخنية، والزامهم بدفع هذه الضرائب والتحذير من التأخير(107).

وكان من الاجراءات التى يتخذها الديوان عن طريق الدولة العثمانية الحملات التى كانت ترسلها الدولة للقضاء علي حركات التمرد وعلى عصيان بعض القبائل العربية وكانت هذه الحملات في معظمها

(105) المحفوظات، سجل رقم 9، عين 69، مخزن 46 تركى، مادة 686، ص 217، عام 1187هـ/ 1773م.وقد حضر هذه الجلسة كل من جاويش مستحفظان، وجاويش عزبان، وجاويش متفرقة.

(106) المحفوظات، سجل رقم 7، عين 69، مخزن 46 تركى، عام 1200هـ/ 1785م. والفرمان موجه من حسن باشا إلى القضاة والعلماء والأعيان والحكام والبلوكات السبعة.

(107) المحفوظات، سجل رقم 7، عين 69، مخزن 46 تركى، عام 1201هـ/ 1786م. فرمان صادر من حسن باشا إلى القضاة والعلماء والأعيان والحكام والبلوكات السبعة. وكانت الخردة تابعة لسردار عزبان.

تحقق أهدافها ومن الأمثلة على ذلك حملة محمد بك أبو الذهب ضد الشيخ ظاهر العمر عام 1189هـ/1775م وقد أقيمت الزينات ثلاثة أيام ابتهاجا بهذه المناسبة[108] والحملات التأديبية لوقف عصيان بعض القبائل العربية التى هددت الأمن، وفي مثل هذه الحالة كان يتم التنسيق بين المسئولين بالثغر وحاكم ولاية البحيرة[109].

ومن واجبات الديوان القضائية الفصل فى منازعات كبار الدولة، وخاصة فيما يتعلق بالصالح العام، مثال تداخل سلطات أغا الحوالة مع سلطات وكلاء الجوربجية بالجمرك. ويرجع ذلك إلى وجود مواد تعرقل سير العمل بالميناء الشرقى وقد أدى ذلك إلى النزاع بين الطرفين، وترتب عليه امتناع البعض عن دفع الرسوم الخاصة بذلك. ويبدو أن هذا النزاع كان على درجة كبيرة من الأهمية لدرجة أن كبار المسئولين تدخلوا لحله وكان من هؤلاء نقيب الأشراف ووكيل الدزدار وأغا برج مصطفى باشا[110] وجوربجى كوكليان وسردار مستحفظان وجاويش الحصار

(108) المحفوظات، سجل رقم 10، عين 69، مخزن 46 تركى، عام 1189 هـ/ 1775م.

(109) المحفوظات، سجل رقم 3، عين 69، مخزن 46 تركى، عام 1137هـ/ 1715م.

(110) برج مصطفى باشا، ويعرف باسم قلعة برج مصطفى باشا، وهى تقع على شاطئ البحر المتوسط. ويعرف رجالها باسم حصار مصطفى باشا. (انظر، عفاف مسعد العبد، دور الحامية العثمانية، في تاريخ مصر، ص 80).

الأشرفى الكبير[111] وقد انتهى هذا النزاع لصالح الطرفين، على أساس الاعتراف بسلطة كل منها فى دائرة اختصاصه.

ومن واجبات الديوان القضائية النظر فى قضايا الأحوال الشخصية مثل الميراث وخصوصا عند حدوث نزاع بين الورثة الشرعيين في الاسرة الواحدة، وفى أغلب الأحيان ينتهى النزاع باقرار ما أوصى به الشرع فى هذا المجال[112] ومن اختصاصاته كذلك اثبات تحرير العبيد[113] واعتناق أهل الذمة للاسلام[114].

ومن إختصاصاته كذلك الموافقة على اختيار رعايا الدول الأوروبية لقناصلهم، مثال ذلك ما حدث في عام 1180هـ/1766م. عندما اختار

(111) المحفوظات، سجل رقم 2، عين 69، مخزن 46 تركى،ص 339، مادة 264، عام 1134هـ/ 1721م. الحصار الأشرفى الكبير وكانت تعرف بقلعة ترسانه عزبان اسكندرية وهو موضع لبناء السفن وترميها. وكان يشرف عليها قابودان الاسكندرية. وعرفت باسم الحصار الأشرفى الكبير. (انظر، عفاف مسعد العبد، دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر ص 79).

(112) المحفوظات، سجل رقم 4، عين 69، مخزن 46 تركى،ص 25، مادة 28، غام 1143هـ/ 1730م.

(113) المحفوظات، سجل رقم 5، عين 69، مخزن 46 تركى،ص 61، مادة 180، عام 1147هـ/ 1736م.

(114) المحفوظات، سجل رقم 3، عين 69، مخزن 46 تركى،ص 409، مادة 1291، عام 1138هـ/ 1725م.

الهولنديون بالمدينة قنصلهم بعد تعهده بالعمل على راحتهم ودفع الرسوم الخاصة بهم[115] وقد تولى الديوان حل المنازعات بين بعض البنادقة وبعض المغاربة، ويبدو أن هذه المشكلة كانت علي درجة كبيرة من الأهمية، بدليل أن القناصل والمسئولين تدخلوا، والزموا الأوروبيين بعدم خروجهم ليلا إلا ومعهم الفوانيس، وكان كل من يخالف ذلك يقبض عليه ويسلم إلى قنصله[116] وهناك مشكلات خاصة إهتم بها الديوان وكان منها النزاع على مسكن بين القنصل الانجليزى وأحد اليهود، وقد نجح الديوان في تسوية هذا النزاع[117] كما أن الديوان كان يهتم بحالات

(115) المحفوظات، سجل رقم 10، عين 69، مخزن 46 تركى، عام 1180 هـ/ 1766م.

(116) المحفوظات، سجل رقم 11، عين 69، مخزن 46 تركى،ص 41، مادة 103، عام 1193هـ/ 1779م. وقد حضر الاجتماع المفتون وسردار مستحفظان، وأمين الجمرك، وأغا دزدار القلاع، وأغا كتخدا الترسانة، ومعلم الثغر، وسردار عزبان، وأمين الاحتساب، وجوربجى الحصار الأشرفى، جوربجى قلعة الركن، بالاضافة إلى المترجمين وكانوا من اليهود، وقناصل البندقية وفرنسا وهولندا.

(117) المحفوظات، سجل رقم 14، عين 69، مخزن 46 تركى،ص 51، مادة 163، عام 1206هـ/ 1790م.

الوفاة بين أفراد الأوجاقات العثمانية، فكان الديوان يقوم بتسديد ديون المتوفى ثم يحصل عليها بعد ذلك من تركته[118].

3) الأوجاقات العثمانية فى الأسكندرية، ودورها فى الادارة :

وقبل الحديث عن الأوجاقات العثمانية في الاسكندرية ودورها في الادارة، لابد من الاشارة السريعة إلي القلاع التي كانت موجودة بتلك المدينة لكى نفهم طبيعة دورها وهذه القلاع على النحو التالى[119]:

1- قلعة كبير الاسكندرية -2- قلعة ركن الاسكندرية[120]
3- قلعة ترسانة عزبان اسكندرية[121] -4- قلعة ابو قير[122]
5- قلعة صارو أحمد[123] -6- قلعة البرلس[124]

(118) المحفوظات، سجل رقم 10، عين 69، مخزن 46 تركى، عام 1180 هـ/ 1766م.

(119) ليلى عبد اللطيف أحمد، الادارة فى مصر في العصر العثمانى، ص 205.

(120) انظر هامش، 5 من هذا البحث.

(121) انظر هامش 2 من هذا البحث.

(122) قلعة ابو قير، وقد بنيت عام 934هـ/1527م. ويعرف رجالها باسم جماعة ابو قير.

(123) قلعة صارو أحمد، بالقرب من رشيد لحراسة مدخل النيل.

(124) ويقوم أفرادها بحماية مداخل النيل عند فرع رشيد. (انظر، S.J. Shaw, The Finanial and Administrative Organization and Development in Ottoman Egypt p. 195.

ومن المعروف أن هذه القلاع كان لها أهمية كبيرة في مجال حماية المدينة من أى اعتداء خارجي. وكانت تمثل خط الدفاع الأول وكان الجنود يقيمون فيها إقامة كاملة وكان هذا هو الأسلوب الأمنى السائد فى العصور الوسطى ومطلع العصر الحديث وقد حل محل القلاع فى تاريخنا المعاصر القواعد الجوية والصاروخية النووية والقواعد البحرية (بصفة خاصة).

أما ادارة هذه القلاع فكانت من اختصاص فرقة المتفرقة التى كانت تقوم بتزويد مصر بالرجال ويشاركها في ذلك فرقة عزبان، فكانوا يقدمون الرجال لترسانة عزبان الاسكندرية طوال العصر العثمانى ما عدا الفترة التي حكم فيها على بك الكبير، وبعد ذلك حل رجال المستحفظان محل العزبان في تلك القلاع، ولكن بعد عزله عاد الأمر إلى ما كان عليه، واستعاد العزبان اشرافهم على قلعة ترسانة الاسكندرية[125].

أما الواجبات الإدارية فكان يقوم بها رجال القلاع أنفسهم بمشاركة فعالة، فكانوا دائما يحضرون جلسات الادارة[126] كماكان أفراد بعض الأوجاقات يقومون بادوار أخرى فى مساعدة الإدارة مثل جمع الضرائب والجزية من أهل الذمة عن طريقة أوجاق الانكشارية[127] والمعمارجى

(125) محمد رفعت رمضان، على بك الكبير، ص 106، ليلى عبد اللطيف أحمد، الادارة فى مصر فى العصر العثمانى، ص 206.

(126) المحفوظات، سجل رقم 3، عين 69، مخزن 46 تركى،ص 160، عام 1195هـ/ 1780م.

(127) Shaw, Ottoman Egypt, p. 142.

الذى كان يشرف على البنائين والنجارين[128]، وقد شغل أفراد المتفرقة هذا المنصب منذ عام 967 هـ/1559م، وكان قبل ذلك يمنح لأفراد العائلات اليهودية[129] وملتزم الخردة الذى كان مشرفا على تحصيل الرسوم المفروضة على الملاهى والعوالم، والبلهونات والحواة ومن يماثلهم. فقد انشئت هذه الوظيفة في مصر عام 1558م. وعهد إلى شاغلها طوال القرن الثامن عشر بالاشراف على بعض الأسواق الخاصة بالمأكولات التى كانت لا تدخل ضمن نطاق أعمال المحتسب[130]بجانب عمله وفي الوقت نفسه التزم سردار المستحفظان بتحصيل المال الميرى[131] وكان هذا السردار يحضر جلسات الشرع الشريف، وقد حددت اختصاصاته بصيانة الجسور، وتحديد المواد اللازمة لهذا الغرض، وكان عليه احضار الحرفيين اللازمين من نجارين وبنائين وحمالين[132] وتحديد المدة اللازمة لتنفيذ

(128) المحفوظات، سجل رقم 11، عين 69، مخزن 46 تركى،ص 48، مادة 18، عام 1192هـ/ 1777م.

(129) استيف، النظام المالى والادارى في مصر العثمانية، ج5، ص 119. ترجمة زهير الشايب.

(130) محمد شفيق غربال، مصر عند مفرق الطرق، ص 22، Shaw Ottoman Egypt. Op. Cit. p. 138-139.

(131) المحفوظات، سجل رقم 7، عين 69، مخزن 46 تركى،ص 124، عام 1201هـ/ 1786م.

(132) المحفوظات، سجل رقم 7، عين 69، مخزن 46 تركى،ص 15، عام 1196هـ/ 1781م، نفسه عام 1196هـ/ 1781م.

العمل وكان من واجب العزبان أن يمدوا الترسانه بالبحارة، وأن يتولوا بعض الوظائف الادارية [133].

وكان السردار يحضر بصفة دائمة جلسات الشرع الشريف ومعه نقيب الاشراف وأغا الحوالة والدزدار وجاويش الحصار الأشرفى الكبير، وجاويش قلعة الركن بالمدينة[134] وكانت الأوجاقات العسكرية مقسمة إلى سبعة أوجاقات فى مصر بصفة عامة وهى المتفرقة والجاوشان والكوكليان والتفكجيان والجراكسة والمستحفظان أو الينكجرية والعزبان. كما سبق القول وكان لكل أوجاق قائد أى رئيس وكتخدا وباشى اختيار أى رئيس القدماء فيه. وجماعة الاختيارية والجوربجية [135] وكاتب يمثل الأوجاق في ديوان الروزنامة لكى يساعد في صرف مرتبات الأوجاق. أما بالنسبة للأوجاقات العثمانية بالاسكندرية فكانت المتفرقة ومستحفظان عزبان. لذلك نجد أن أهم أعمال أوجاق المتفرقة هو حراسة القلاع التى تحيط بمصر مثل قلاع الاسكندرية ورشيد والبرلس ودمياط والعريش والطور واسوان وأبريم ولكل واحدة من هذه القلاع طوائف من المتفرقة المشاه والفرسان والطوبجية مع جماعة من نافخى الأبواق والمعمارين والنجارين. ويعني أوجاق المتفرقة بإعداد البارود

(133) Shaw, Ottoman Egypt Op. Cit. p. 94, 133.

(134) المحفوظات، سجل رقم 1، عين 69، مخزن 46 تركى،ص 234، عام 1130هـ/ 1717م.

(135) عبد الرحمن زكى، قلعة صلاح الدين ، وقلاع اسلامية معاصرة، ص 66.

اللازم لشئون الدفاع عن مصر، وكان جانب منه يرسل إلى السلطان العثمانى[136] ويعنى أوجاق مستحفظان : جنود الانكشارية وكانوا أقوى الأوجاقات واكثرهم عددا. حتى أنهم عرفوا فى ذلك الوقت بأوجاق السلطان، وكانت مهمتهم مساعدة الباشا فى تنفيذ أوامر السلطان، كما كانت لهم رقابة عليه وكان منهم طائفة من كبار أصحاب المناصب[137].

أما أوجاق عزبان هم رجال البحرية من حملة البنادق، فكان لهم عدة اختصاصات؛ فكان منهم بحارة ترسانة الاسكندرية والسويس[138] تلك أهم الأوجاقات بالاسكندرية أما رواتب رجال القلاع، فكانت تصرف باجراءات في منتهى الدقة؛ فيتوجه الجوربجي المسئول فى القلعة إلى الديوان في ميعاد معين لتسلم رواتب فرقته ويؤخذ إيصال منه باستلام المبلغ المخصص لهم وكانت هذه الرواتب على النحو التالى[139].

رواتب قلعة برج مصطفى باشا	19.227 نصف فضة.
رواتب قلعة البرج الكبير الأشرفى	45.233 نصف فضة.
رواتب قلعة ابى قير	14.887 نصف فضة.
رواتب قلعة برج الثغر	33.574 نصف فضة.

(136) عبد الرحمن زكى، قلعة صلاح الدين وقلاع اسلامية معاصرة، ص 67.

(137) نفسه، ص 68.

(138) نفسه، ص 68.

(139) المحفوظات، سجل رقم 2، عين 69، مخزن 46 تركى، عام 1131هـ/ 1720م.

وقد لوحظ ضخامة المبلغ المصروف للبرج الكبير الأشرفى، ويرجع ذلك إلى أنها كانت تشمل راتب شهرين وعشرة أيام. ولا نعرف سببا لتأخير هذه الرواتب. كانت ظاهرة تأخر الرواتب الخاصة بالجند في العصر العثمانى ظاهرة مألوفة وهذا أدى بالجند إلى ممارسة أعمال غير أعمالهم المسندة إليهم إلى جانب قيامهم بأعمال النهب والسلب. أما فيما يخص برج الثغر فربما ترجع ضخامة المبلغ إلي كثرة الأعداد الموجودة هناك. ولذلك كان الفرد العادى في الأوجاق يتقاضى علوفة يومية تبلغ خمسة أقجات أما أغا الأوجاق فكان يحصل على ثمانى أقجات (140).

وبعد هذا التناول للادارة في الاسكندرية فى العصر العثمانى وأجهزتها الادارية المختلفة واختصاصاتها، والأوجاقات العثمانية ومدى مساهمتها في الادارة، نشير إلى أنه قد حدثت تطورات مهمة في مصر بصفة عامة، وأثر ذلك فى الاسكندرية بصفة خاصة، وبخاصة فى أواخر القرن الثامن عشر الميلادى، وكان من ذلك استئثار على بك الكبير بالسلطة فى مصر، بعد أن أعلن تمرده على الدولة العثمانية، ثم تولية محمد بك ابو الذهب الحكم من بعده، واستئثار مملوكيها مراد بك وإبراهيم بك بالسلطة، وأثر ذلك بصفة عامة فى الأوضاع السياسية والاقتصادية، وقد ترتب على ذلك التأثير المباشر فى الادارة ثم قدمت إلى مصر بعد ذلك الحملة الفرنسية، فأدخلت تعديلات ادارية مهمة ثم قام محمد على أيضا بمثل ذلك.

---

(140) عفاف مسعد العبد، دور الحامية العثمانية في تاريخ مصر، ص 68.

من المعروف أن مركز القابودانات قد تطور فى بداية القرن السابع عشر منذ عام 1123هـ/1711م اذ استولى بكوات مصر على منصب قبودان السويس، فصار أحد البكوات يشغل هذا المنصب فاستغل سفنه وايراداته لمنفعته الخاصة ومنفعة بيته المملوكى [141] أما قبودان الاسكندرية وقبودان دمياط فقد بقي اسماهما يردان فى سجلات المرتبات إلى عام 1163هـ/1749 أى إلى منتصف القرن الثامن عشر، أما بعد ذلك التاريخ فقد حذف اسماها من سجلات المرتبات النقدية والعينية. وبعد ذلك أخذ عدد الأمراء الصناجق يكتمل حتى وصل إلي أربعة وعشرين صنجقا دون الاشارة إلى وجود رتبة صنجقية لهذين القبودانيين أى قبودان الاسكندرية وقبودان دمياط، ويرجع ذلك أن بكوات المماليك في مصر هم الذين اخفوا اسمى قبودان الاسكندرية وقبودان دمياط وفي عام 1200هـ/1785م. أعاد حسن باشا القبودنات العثمانيين إلى مراكزهم، ولكنهم طردوا من مصر عند استعاد مراد بك وابراهيم بك سلطتهما فى عام 1203هـ/1788م. ويؤيد خلو الاسكندرية من وجود قبودان بها أن السيد محمد كريم الذى أشار اليه الكثيرون على أنه حاكم الاسكندرية كان أمين جمركها فقط[142].

وصار التعيين فى منصب الأغاوية يتم بدفع ثمن للحصول عليه، وكما هو معلوم فإن هذا المنصب كان من المناصب العسكرية وكان

(141) ليلى عبد اللطيف أحمد، الادارة في مصر فى العصر العثمانى، ص 387.

(142) نفسه ، ص 388.

لشاغلة امتيازات كبيرة يحصل عليها فى أثناء شغلة ولنا أن نتصور مقدار الضرر الذى يعود على الصالح العام فى مثل هذه الأمور، وبخاصة فى أواخر القرن الثامن عشر[143].

أما منصب سردار مستحفظان ففى احدى الحالات عين أحد أبناء المختصين الوظيفة بدلا من سابقه المعزول لاخلاله بشروط الأمانة والعدالة وقد وضح ذلك من استئثاره بالمبالغ المتحصلة من تفريغ حمولات المراكب التى يقوم بتوزيعها على المختصين على حسب القوانين المعمول بها[144] وكان من الضرورى توافر الأمانة والعدالة في الشخص الذى يشغل تلك الوظيفة[145].

أما سلطة المحتسب فانها تدهورت فى أواخر القرن الثامن عشر، وصار الحصول عليها بدفع رشوة إلى كاتب الديوان المعلم يوسف

---

(143) المحفوظات، سجل رقم 7، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 13، عام 1196هـ/ 1781م.

(144) المحفوظات، سجل رقم 11، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 116، عام 1193هـ/ 1779م.

(145) المحفوظات، سجل رقم 14، عين 69، مخزن 46 تركى، ص 114، عام 1206هـ/ 1791م. وقد حضر هذا الاجتماع المفتون على المذاهب الأربعة وجوربجى سردار مستحفظان وأمين الجمرك وأغا دزدار القلاع وسردار عزبان وسردار جاويشان ومندوبين عن الأشراف ومن الحصار الأشرفى الكبير. وكان أوجاق عزبان هو الذى يشرف على الدخل.

كساب[146] وكان المحتسب يعوض المبلغ الذى يدفع عن طريق تفاضية الرشوة من أصحاب الحوانيت ليتغاضى عن نقص الأوزان والمقاييس، وقد ظهر ذلك بشكل واضح، وهذا ما أدى إلى تدخل أحد الأمراء المماليك، لوقف تلاعب المحتسب فقد تولى هذا الأمير أعمال تلك الوظيفة بنفسه وبذلك منع المحتسب من الحصول على الرشوة [147].

وترتب على ذلك كله ازدياد سلطة أغات المستحفظان على سلطة المحتسب، ووضح ذلك من ازدياد سلطتهم تدريبجا على طوائف الحرف والتجار، وبخاصة فى اثناء الأزمات الاقتصادية، وكان لجولات أغا المستحفظان المعروفة لمباشرة شئون الأسعار وضبط الأسواق والعملات المتداولة والمكاييل أثر كبير. وقد باشر دوره الاقتصادى من ابطال الحمايات والالتزام بتسعيرة السلع والبضائع المختلفة، ونجح في هذا الدور إلى حد كبير [148] وعندما استولى مراد بك وابراهيم بك على السلطة في مصر فى أواخر القرن الثامن عشر، أصدر مراد بك فرمانا

(146) عبد الرحمن الجبرتى، تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ1، ص83.

(147) أحمد شلبى عبد الغنى، أوضح الاشارات فيمن تولى مصر من الوزراء والباشات، ص 250-255، أحمد الدمرداش، كتاب الدرة المصانة فى أخبار الكنانة، ص 113.

(148) عراقى يوسف، الوجود العثمانى المملوكى فى مصر فى القرنين الثامن عشر وأوائل التاسع عشر، ص 247.

بشأن تنظيم العمل فى الجمارك، وطالب جميع التجار بضبط أموالهم[149] وقد نتج عن ذلك تأخر توريد الميرى إلى الدولة بسبب تهريب البضائع من الجمرك، وربما يرجع ذلك التهرب إلى ارتفاع قيمة رسوم الجمرك اذ قدرت بربع القيمة الحقيقية للسلعة[150].

وفى ابان الاحتلال الفرنسى لمصر عام 1213هـ/1798م فقد الغيت للمحتسب ايراداته السابقة سواء القانونية وغير القانونية، وصار من أصحاب المرتبات المقررة علي الخزينة[151] وفي عام 1220هـ/1805م، تدخل محمد على فى اختيار المحتسب وأغا مستحفظان[152].

وفى تلك الفترة أيضا أصيب القضاء بالتدهور، لأن القضاة لجئوا إلى طرق غير مشروعة من أجل الحصول على الأموال كما كانت تفعل الأجهزة الادارية الأخرى، حتي حقق بعض المسئولين ثروة كبيرة، وأدى هذا الأسلوب فى الوقت نفسه إلى تدهور القضاء وزعزعة العدالة، لأن القادرين من المتخاصمين صار في إمكانهم شراء ذمة القاضى للحصول على أحكام لصالحهم. وترتب على ذلك شكوي الأهالى إلى قاضى

---

(149) العقارى، سجل رقم 107، مادة 71، ص 42 عام 1209هـ/1795م.

(150) العقارى، سجل رقم 66، ص 39، مادة 66، ص 42 عام 1209هـ/ 1795م.

(151) عبد الرحمن الجبرتى، تاريخ عجائب الآثار فى التراجم والأخبار، جـ3، ص322.

(152) نفسه.

عسكر أفندى، ولم يكن هو نفسه فوق مستوى الشبهات[153] ولذلك نجد أنه عندما احتلت فرنسا مصر عام 1213هـ/1798م أصدر نابليون أوامره في يوليو من العام نفسه بضرورة اعادة التنظيم الإدارى فى مصر، فانشأ ما يعرف بدواوين الأقاليم، على أن يتألف في كل أقليم ديوان، مكون من سبعة أعضاء، وحددت اختصاصاتهم بالسهر على مصالح الأهالى، وكان يعرض عليه جميع الشكاوى الواردة إليهم، ومنع اعتداء أية قرية على الأخري، وكان على هذا الديوان مراقبة الأشخاص من ذوى السمعة السيئة ومعاقبتهم والأستعانة في ذلك بالقوات الفرنسية.

وكان يعين فى كل اقليم اغا الانكشارية ويتصل دائما بالقومندان الفرنسى، ويكون تحت إمرته قوة مسلحة من ستين رجلا من الأهالى يحافظ بهم على النظام والأمن والسكينة. ويعين شخص في وظيفة مباشر لجباية الأموال الأميرية والضرائب وايراد املاك المماليك التى صودرت وأصبحت ملك للجمهورية الفرنسية. ويكون تحت رئاسته العمال الذين يحتاج إليهم، فضلا على تعيين وكيل فرنسى للاتصال بمدير المالية، ومراقبة تنفيذ الأوامر التى يصدرها بحيث تكون من اختصاص الادارة المالية[154] ويفهم من هذا الأمر أن اختصاصات دواوين الأقاليم

---

(153) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القضاء فى مصر فى العصر العثمانى، ص 184.

(154) لويس عوض ، تاريخ الفكر المصرى الحديث من الحملة الفرنسية إلى عصر إسماعيل ص 120 - 121.

أو مـجالس المديريات كـانت تتـمـثل فى حـفظ الأمن، وجـبـاية الأمـوال الأميرية، والضرائب وحراسة الأموال المصادرة.

وعندما ارتاب كليبر فى نيات السـيد مـحـمد كريم أمر بالقبض عليه فى 20 يوليو عام 1798. واتهمه بتحريض الأهالى والبدو، على مهاجمة كتيبة الجنرال ديموى التى كانت تطوف بالمنطقة المجاورة لتأمين مواصلات الفرنسيين، وبعد اعتقاله جمع كليبر أعيان المدينة وأخبرهم خبر القبض عليه، للريبة في اخلاصه للجمهورية الفرنسية، وطلب أن يختاروا بدلا منه، فوقع اختيارهم على السيد محمد الشوربجى الغريانى، ووعدوا بمعاونته فى تأدية وظيفته، وعاونه فى ذلك الشيخ محمد المسيرى كبير علماء الاسكندرية[155] وفى عام1214هـ/1799م أعاد كليبر تنظيم الادارة فى مصر وضم إلى الاسكندرية البحيرة ورشيد [156]، وعين لانوس- أحد الضباط الفرنسيين- حاكما على الاسكندرية ولكنه تراخى في الادارة وترتب على ذلك اساءة العلاقات بينه وبين منو الذى تولى بعد كليبر، فاتخذ منو بعض المشكلات ذريعة وأبعده عن الادارة، وعين أحد المقربين لديه من الفرنسيين وهو فريان[157].

---

(155) عمر عبد العزيز عمر، مجتمع الاسكندرية فى العصر العثمانى، ص 333، ص 334.

(156) عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ج 2، ص 170.

(157) محمد فؤاد شكرى،عبد الله جاك مينو، ص 228.

أما رأى الديوان الذى انشأه نابليون فكان أن يبقى نظام القضاء على ما كان عليه وألا يتغير شئ من ترتيب المحاكم ونظامها ، لكنه طلب أن تحدد رسوم التقاضى، التى تدفع للقضاة وموظفى المحاكم. وطلب أيضا أن تكون تعيين القضاة فى كل مديرية من حق الدواوين المؤلفة بها[158] وكان نابليون قد أصدر فى 10 سبتمبر عام 1798 أمرا بانشاء محاكم جديدة تسمى المحاكم التجارية فى كل من القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط وتختص بالفعل في النزاعات التجارية والمدنية كان أعضاؤها يختارون من التجار على اختلاف جنسياتهم وكان من بين هؤلاء الأعضاء القائد العام. وكانت مدة العمل فى المحاكم التجارية ثلاثة سنوات، وحددت رسوم التقاضى بـ 2٪ من قيمة مبلغ المنازعات التى تطرح أمام المحاكم[159]. وهذه المحاكم التى شكلها نابليون بونابرت فى القاهرة والاسكندرية ورشيد ودمياط، لم تستمر فى عملها فى عهد الجنرال كليبر بسبب غير معروف لذلك كان من نصيب منو أن ينظر في كل هذه الأمور لاعادة تنظيم الدواوين والمحاكم وكان من رأيه بعد الفحص والدراسة، أن يكتفى الفرنسيون باعادة تشكيل ديوان القاهرة، والاستغناء عن دواوين الأقاليم ودعم هذا الديوان[160].

(158) عبد الرحمن الرافعى، تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر، ج 2، ص 108.

(159) نفسه، ج، ص 109، ص 111.

(160) محمد فؤاد شكري، عبد الله جاك مينو، ص 262.

أما للتنظيمات الإدارية التي قام بها محمد علي فى مصر فكانت معقدة وغامضة فى كثير من النواحى فقد غير كل النظم الادارية التى كانت سائدة قبل الاحتلال الفرنسى وأجرى تغييرا فى المصطلحات الادارية، فقد اختفت الإدارات والالقاب القديمة وحلت محلها أسماء ذات معنى واضح كما ظهرت في عهده كلمات جديدة حلت محل القديمة[161] واعتبرت المدن الكبرى والثغور أقساما ادارية مستقلة، فاطلق على دمياط والاسكندرية فى عام 1221هـ/1708م اسم محافظة ثم اطلق على رشيد والسويس اسم محافظة وكان ذلك فى سنوات 1820, 1816 م، وقد خضعت الاسكندرية لسلطة الوالى مباشرة[162].

(161) عمر عبد العزيز عمر، دارسات فى تاريخ مصر الحديث، 1798-1914، ص 138-139.

(162) زين الدين شمس الدين نجم، ادارة الاقاليم، 1882-1905، ص 26.

بيان بالمصطلحات والوظائف

اختيارية : مفردها اختيار، وأصل الكلمة عربي ونقلها الاتراك. وكان كبار ضباط الأوجاقات يسمون اختيارية، ويشكلون مجموعة ذات نفوذ في فرقهم وأكبر هؤلاء الضباط سنا يسمون باش اختيار. (انظر، محمد شفيق غربال، مصر عند مفترق الطرق، ص 18، جلال يحيى، مصر الحديث ص٢٢٦ S.J. Shaw, Ottomon Egypt in the Age of the French Revolution, 83).

إردب: الأردب يستخدم فى كيل الحبوب، وكان حجمه الحقيقى يختلف تبعا للحبوب المزروعة المكان الذى كان يستخدم فيه. وفي القرن الخامس عشر كان يقدر بـ 90 لترا، وفى عام 1665م قدر بـ 75 لترا، وفى القرن الثامن عشر ضعفت قيمته فصار يساوى 184 بوشل، وهو مكيال انجليزى لوزن الحبوب =8 جالون. وفي نهاية القرن الثامن عشر، كان الإردب ينقسم إلى أربعة وعشرين جزءا وكان أحيانا ينقسم إلى 130 أوقة. (انظر، S.J. Shaw, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, 83) مصطفى بن الحاج ابراهيم،تاريخ وقائع مصر القاهرة كنانة الله فى أرضه، تحقيق الدكتور صلاح أحمد هريدى، الاسكندرية،1989.

اغا: كلمة تركية من المصدر أغمق ومعناها الكبير المتقدم السن. وقيل إنها من الفارسية (آقا) وجرى العرب على إضافة تاء اليها اذا وقعت مضافا . تطلق فى التركية على الرئيس والقائد وشيخ القبيلة

وعلى الخـادم الخصى الذى يـؤذن لـه بدخـول غـرف النسـاء. (انظر، أحمد السعيد سليمان، تأصيـل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل، ص 17).

أقجه : بمعنى السكة البيضاء. ضربت لأول مرة في عهد السلطان أورخان في بروصة عام 1328. وكان وزنها ربع مثقال أى ستة قراريط، 1.154جرام وعيارها90٪. (أنظر **قانون نامة**، ترجمـه وعلق عليـه الدكتور أحمد فؤدا متولى، ص 16 هامش 1).

انكشارى : هى كلمـة مكونة من مقطعين، يكى كلمـة تركيـة بمعنى جديد، جرى كلمة فارسيـة بمعنى جند، فكلمـة يكى جرى تعنى الجند الجديد. (انظر محمد شفيق غربال، **مصر عند مفرق الطرق**، ص14) والانكشارية من فرق الجيش العثماني، كانت تشكل في بدايتها من الشبـان الأسرى، إذ كـانوا يأخذونهم صغـارا وينشئونهم على الولاء للسلطان العثمانى، ويدربون تدريبا جيدا، ثم صار التجنيد لها وراثيا فى القرن العـاشر الهجري، ثم أصبحوا من أكبر دواعى تأخر الدولة العثمانيـة بعد أن كانوا أصحاب الفضل الأول في اتساعها، قضى على هذه الفرقـة السلطان محمود الثانى فى عـام 1240م/1824م (انـظـر، يوسف آصاف، تاريخ سلاطين آل عثمان، تحقيق بسام الجابى، ص 23).

أوجاق : كلمـة تركيـة تستعمل في العربيـة الوجاق، وتعنى فى الأصل الموقد، ولكنها اطلقت على طائفة من الجند فأصبحت تعنى فرقة من الجند 184 (S.J. Shaw, The Fianancial op. cit. p.) .

أوده باشى : الأوده باشى ضابط من ضباط الانكشارية كان يقال له أيضا أورطة باشى، ويسكن الأوده باشى فى غرفة مستقلة مع أحد أفراد الانكشارية، وفى أثناء الحرب يسكن في خيمة الأورطة أو البلك. (انظر، **قانون نامة**، ترجمة وعلق عليه، الدكتور أحمد فؤدا متولي، ص 21 هامش 3).

باره : يرادف اسم البارة والفضة فى عصر الجبرتى اسم نصف فضة ومؤيدى، والفضة تساوى 1/40 من القرش. وقد اطلق الاتراك على الفضة اسم بارة فارسية. (انظر عبد الرحمن فهمى،**النقود المتداولة ايام الجبرتى**، ص 573).

بلك: من المصدر التركى بولمك أى أن يقسم "وكلمة بلوك" تعنى القسم أو الجزء. وكان الأوجاق ينقسم إلى وحدات صغرى تعرف باسم البلكات وكان رئيس كل وحدة يعرف باسم البلوك باشى (انظر، عفاف مسعد العبد، **دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر**، ص 68).

بيت المال : كان بيت المال فى الاسكندرية هو فرع بيت المال الموجود بالقاهرة وله ناظر متحدث فى الأموال الديوانية ومعه مستوف وتحت يده كتاب وشهود وبه المحتسب. وكان بيت المال مجاورا لدار السلطان فى العصر المملوكى (انظر السيد عبد العزيز سالم، **تاريخ الاسكندرية وحضارتها فى العصر الاسلامى**، ص 352، ص 495)أما بيت المال عند العثمانيين، فكان الذى تحفظ فيه تركة الميت الذى لا وارث له بعد. وإن ظهر له وارث يخصم 1/40 من قيمتها نظير حفظها (انظر **قانون نامة**، ترجمة وعلق عليه، الدكتور أحمد فؤاد متولى، ص 75 هامش 1).

تفكجنيان : وأفراده من حاملى البنادق الفرسان، وقد اشترك أفراده فى توطيد السلطة العثمانية. (انظر S.J. Shaw, Ottoman Egypt in the Age of the French Revolution, p. 91).

جاوشان : جمع فارسى للكلمة التركية جاوش (Gavus)وتعنى شاويش، وتذكرها المصادر العربية باسم الجاويشية وأحيانا الشاويشية من (شاويش) (انظر ابراهيم يونس محمد، **تاريخ مصر العثمانية**، ص 43 هامش 2).

جراكسة : عرف هذا الأوجاق في الوثائق والمراجع العربية، باسم جماعة مستحفظان قلعة مصر، كما أشارت اليه بعض المصادر المعاصرة باسم وجاق الينكجرية (انظر، مرعى بن يوسف الجنبلى، **نزهة الناظرين في تاريخ من ولى مصر من الخلفاء والسلاطين** ص 482)، وقد قامت هذه الفرقة بالاشتراك مع الأوجاقات الأخرى فى القضاء على ثورة أحمد باشا الخائن (انظر محمد شفيق غربال، **مصر عند مفرق الطرق**، ص 21).

جسور سلطانية : حدود القنوات الكبيرة التى كان حفظها وصيانتها من أهم واجبات رجال الإدارة المحلية. (انظر، ليلى عبد اللطيف أحمد، **الادارة فى مصر فى العصر العثمانى** ص 444).

جنوليان : وتنطق الجمليان، وقد ذكرت فى بعض المصادر العربية باسم جمليان أى أصحاب الجمال، ويرجع ذلك لاستخدام أصحابها الجمال. (انظر محمد بن اياس الحنفى، بدائع الزهور فى وقائع الدهور، ج5 ص 241) وقد قامت بدور رئيسى في تأييد السلطة

العثمانية وإخماد ثورات القبائل العربية، والعصابات المملوكية التى ظلت تقاوم بعد هزيمة الجيش المملوكى. (انظر، ليلى عبد اللطيف أحمد، **الادارة فى مصر فى العصر العثمانى**، ص 224).

جوربجى : أو شوربجى، حرفيا رجال الشوربة أو ممونو الشربة المسئولون عن طعام الأورطة، لأن القوات الاقطاعية لم تكن فقط لا تقبض رواتب الدولة بل أيضا لا تلقى مشونتها ويبدو أن الألقاب المخلوعة على كثير من رتب سلك الضباط توضح أن المهمة الرسمية لأصحابها هى مواجهة هذه المشكلة قبل كل شئ (انظر هاملتون جب، هارولد بوون،**المجتمع الاسلامى والغرب**، ج2 ص 176، ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى).

حوالة : هو الشخص المنوط به جمع الأموال الأميرية من العمال المكلفين بتحصيلها فى المقاطعات، وسمى بهذا الاسم لقيامه بجمع الأقساط الشهرية، وكان يقوم بتلك المهمة عن طريق أغاوات (ضباط) الحوالة - وكانوا من أوجاق الجاويشية - الذى كان يرسلهم إلى الولايات للإشراف على جمع تلك الضرائب الخاصة بالخزينة والوالى. (انظر ابراهيم، يونس محمد، **تاريخ مصر العثمانية**، ص 162 هامش، 1.

دزدار : كلمة فارسية مكونة من مقطعين دز بمعنى مستحفظ أو حاكم، ودار بمعنى قلعة، فالكلمة مستحفظ قلعة أو قائد قلعة. (انظر، ابراهيم يونس محمد، **تاريخ مصر العثمانية**، ص 47).

ريال : اللفظ مقتبس من Real بمعنى (ملكى)، وقد كان الأسبان أول من تداولوا هذا النقد فى الأسواق التجارية، وهو عبارة عن

النقد الفضى المسمى بيزو وأطلق (الريال) فى العالم العربى منذ القرن السابع عشر الميلادى على نقود فضية كبيرة : فرنسية وأسبانية وهولندية، وألمانية، ونمساوية، وسمى الريال النمساوى أيضا (بالريال) أو (ريال ماريا تريزا) الذى ضرب لأول مرة سنة 1751 وسمى في مصر باسم الريال أبو طاقة (نسبة للنافذة أو الطاقة، المرسومة على صدر النسر المصور على أحد وجهى الريال) أما الريال الهولندى فعرف باسم (الريال أبو كلب) كما سمى بالريال الأسبانى بالريال (أبو مدفع) أو (الريال المغربى) كما يسميه الجبرتى، لارتباط هذا النقد بجماعات التجار المغاربة الذى كانوا يجلبونه معهم من المغرب وأسبانيا وقد اختلفت أسعار هذه الريالات عند تداولها في مصر العثمانية بطريقة شاذة ولم تفلح أوامر تحسين العملة في معالجتها ، بل إن بعضها وهو الريال الفرنسى كان موضوعا لمضاربة الفرنسى نقدية خطيرة، عندما اختلف سعره فى الشام عن سعره فى مصر، فكان وكلاء محمد على يمتصونه من الشام بسعر أقل مقابل أنصاف الفضة المصرية، ليعاد سبك هذه الريالات الفرنسية من جديد بعد إضافة ثلاثة أمثال وزن فضتها نحاسا ، هذا إلى أن سعر الريال الفرنسى كان في ارتفاع طيلة العصر العثماني، ويبدو إذا ما تتبعنا صرفه فى ضوء ما ذكره الجبرتى عنه سنة 1203هـ/1789م أنه كان يصرف بمائة نصف فضة. (انظر، عبد الرحمن فهمى، **النقود المتداولة ايام الجبرتى**، ص 578).

سالیانة : تفيد النسبة على الطريقة التركية وهى من كلمة سالیانة (Saliyane جمعها سالیانات)وهى كلمة فارسية بمعنى سنوية،

وتفيد المرتب السنوى للميرى، وهي تعبير يطلق على المرتب السنوى الذى كان يعطى للموظفين والمستخدمين أو مجموعة منهم وذلك فيما قبل عصر التنظيمات، وكان هذا الاسم يطلق أحيانا على المحاصيل المأخوذة من الولايات الممتازة التابعة للدولة تحت اسم مقطوعات، وكانت تحصل فى كل عام. (انظر، هاملتون حب، هارولد بوون، **المجتمع الاسلامى والغرب**، ج1، ص 209,190، ابراهيم يونس محمد، تاريخ مصر العثمانية، ص 54 هامش 3).

سردار : من الفارسية سر بمعنى الرأس ودار بمعنى صاحب، والسردار القائد ولقد كان السلاطين العثمانيون يقودون الجيوش بأنفسهم، ثم صاروا يعهدون بذلك إلي الصدور العظام والوزراء، ثم إلى رجال الجيش، وكان الصدر الأعظم إذا خرج صحب معه طوائف من الدفتردارية ورجال الخزانة والقيودات. (للمزيد. انظر أحمد السعيد سليمان، **تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى** من الدخيل، ص 128-127).

صنجق : من التركية سنجاق وهي العلم والقسم من ولاية كبيرة والحاكم على قسم من الولاية. وقد تكون الصنجقية أيضامجرد رتبة. وصنجق طبل خانة يجمع بين مصطلحين، مصطلح مملوكى ومصطلح عثمانى. فبعض الأمراء في دولة المماليك كانوا أمراء طبلخانة أى يكسبهم مقامهم أن تدق لهم الطبول وغيرها من الآلات الموسيقية التى تتكون منها طبلخانة السلطان. ولم يكن عدد الصناجق دائما أربعة وعشرين. وقد احتفظت حكومة الدولة لنفسها بتعيين صناجق الثغور

الثلاثة المهمة الاسكندرية ودمياط والسويس وكذلك كتخدا الوزير أو الباشا.

أما التعيين للصنجقيات الباقية، فكان يحدث في مصر نفسها لقوة المتنافسين عليها. فكان الرجل ذو النفوذ يسعى لأن يجعل الصناجق من مماليكه. (انظر محمد شفيق غربال، **مصر عند مفرق الطرق**، ص 14).

عزب : لغة من لازوج له، وهى فى التركية اسم جمع وعلم علي طائفتين من الجند العثماني، إحداهما بحرية، والأخرى برية، كانوا يؤخذون فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر من بين أشداء الشباب الترك، بمعدل شاب من كل عشرين أو ثلاثين بيتا. وكان القسم البحرى منهم قسمين، أحدهما يعمل في الترسانة، ويسميه العثمانيون (عزبان ترسانة عامرة) والآخر يعمل على السفن الحربية ويسميه العثمانيون (عزبان دونغاى همايون) (انظر أحمد السعيد سليمان، **تأصيل ما ورد في تاريخ الجبرتى من الدخيل**، ص 151).

قروش : والقرش في الأصل تعريب Groshen بالألمانية، وهى تعنى البياستر Piaster أى بالألمانية النقد الاسبانى الفضة الذى بدأ ضربه وتداوله في مطلع القرن السادس عشر الميلادى، ثم استقر فى التعامل التجارى مع بلدان الشرق العربى، فأطلق على البياستر الفضة التركى اسم (غرش) و(قرش) أو (إرش) كما يسميه العامه فى مصر. وقد ضرب هذا النقد في تركيا لأول مره فى عهد السلطان سليمان الثاني (1087هـ/1690م) وفي مصر ضربت القروش فى عهد على بك الكبير

لأول مرة عام 1183هـ/1769. وقد أشار اليها الجبرتى في أحداث عام 1186هـ/1772م. وقد ذكر أن مصر عرفت على يد على بك أجزاء القروش المجوز التى قيمة القطعة منها عشرة انصاف، والقرش المفرد وقيمته خمسة أنصاف، وذكر أن محمد بك أبو الذهب أبطل عام 1186 هـ/1772م، كل هذه القروش التى كانت تحمل علامة (اسم على بك) ولكن الفرنسيين أثناء احتلالهم لمصر أعادوا ضرب القروش. (انظر عبد الرحمن فهمى، **النقود المتداولة أيام الجبرتى**، ص 574-575).

قائمقام : وهو فى الواقع ليس من معاونى الباشا، ولكنه الشخص الذى يقوم بعمل الباشا خلال فترة خلو منصب الباشوية لعزل الباشا أو وفاته حتى قدوم باشا آخر. (انظر ليلى عبد اللطيف أحمد، **الادارة** ص 118).

كاشفية : وهى كلمة مأخوذة من فعل كشف في العربية، لأن وظيفة الكشاف أن يكتشفوا أحوال المديريات، وهذا اللقب لم يكن معروفا في الإمبراطورية العثمانية، وكان الكشاف أقل مرتبة من السنجق وكانت الكشوفية (الكاشفية) عبارة عن وحدة إدارية مالية، على رأسها أحد البكوات المماليك برتبة كاشف له حق الإشراف علي مجموعة من المقاطعات تقع داخل حدود الكاشفية، ولم تثبت حدود الكاشفيات على وضع ثابت، فكثيرا ما تحولت بعض الولايات الى كاشفيات، مثل المنصورة وأسيوط والجيزة والفيوم، وأحيانا كان يفصل جزء من ولاية البحيرة فى عام 977هـ/1570. ويقصد إخراجها من حوزة القبائل العربية المسيطرة عليها. (انظر، عبد الرحيم عبد الرحمن عبد

الرحيم،**الريف المصرى فى القرن الثامن عشر**، ص 7-12). وكانت مهمتهم تنحصر فى الإشراف على جسور النيل وصيانتها، والإشراف على جمع الضرائب والأموال في كشوفاتهم، وإرسالها الى الخزانة العامة بالقاهرة، والإشراف على الأمن وحماية القرى من البدو (انظر جلال يحيى،**مصر الحديثة**، ص 165-168).

كتخدا : بفتح الكاف وسكون التاء وضم الخاء، وفى التركية كتخدا من الفارسية كتخدا الكلمة الفارسية من كلمتين (كد) بمعنى البيت و(خدا) بمعنى الرب والصاحب، فالكتخدا هو فى لأصل رب البيت ويطلقها الفرس على السيد الموقر وعلى الملك.ويطلقها الترك على الموظف المسئول الوكيل المعتمد، والأمين، فقد كان يقال مثلا :وزراء كتخدا لرى (أى مديرو مكاتب الوزراء أومناؤهم، وكان يقال كتخدا سى أى أمين الخزانة. (انظر، أحمد السعيد سليمان، **تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرتى من الدخيل**، ص 127).

متفرقة :كانوا فى الأصل التركى القديم أصحاب نوع من الاقطاعيات (انظر: محمد شفيق غربال، **مصر عند مفرق الطرق**،ص 18) وكان أوجاق المتفرقة يشرف على تسهيل القوافل ونقل الغلال ومختلف البضائع والمهمات بين الصعيد والقاهرة والسويس وأحيانا القافلة باشئ أى رئيس القوافل. وكان يتقاضى عوائد من كل قافلة يسيرها، وله أن يحصل على ربع ريال عن كل فرق بن ينقل من السويس الى القاهرة وهو المختص بالاتفاق مع العربان لحمل الاحمال. (انظر، ليلى عبد اللطيف أحمد، **الادارة فى مصر فى العصر العثمانى**، ص 214).

مستحفظان : فرقة المستحفظان(جماعت مستحفظان) كان أفراد هذه الفرقة يكلفون بحراسة القلاسة والحصون والبلاد. ويمنحون تيمارات في أوائل عهدها، لكي يستمروا فى الخدمة العسكرية. وبعد ذلك كانوا يستدعون كلما اتجهت النية لخوض أى معركة، وكانوا فى هذه الحالة يمنحون رواتب كبقية الفرق. وأفراد هذه الفرقة انكشارية مشاة، أشار إليهم المؤرخون المحليون أحيانا باسم ينيجرية أو ينكجرية. وقد أتت هذه الطائفة إلى مصر مع السلطان سليم الأول، وأقامت في القلعة وعرفت بطائفة السلطان لأنها كانت تمثل بصورة خاصة السلطة العثمانية فى الولاية. وعهد إليها بمهمة الشرطة، ومن هنا ظهرت قوتها في القاهرة،. وسيطر أفرادها على الالتزامات المربحة وعلى دار ضرب النقود وعنابر المؤن ومراكز المكوس مما زاد في نفوذها. (انظر **قانون نامة مصر**، ترجمة وعلق عليه، أحمد فؤاد متولى، ص18، هامش 1).

معماربى : ويشرف على المهندسين والبنائين ويتقاضى من العمال أو من مباشريهم في كل عمارة من العمارات السلطانية التى يشرف عليها محبوبا واحدا أو 180 فضة يوميا. (انظر محمد شفيق غربال، **مصر عند مفرق الطرق**، ص 18).

د. صلاح أحمد هريدى على

كلية التربية بدمنهور

جامعة الاسكندرية

ثبت بالمصادر والمراجع

أولا : وثائق لم تنشر بعد :

1- دار المحفوظات المصرية بالقلعة بالقاهرة.
سجلات محكمة الاسكندرية، المشار إليها فى هوامش البحث.

2- أرشيف الشهر العقارى بالاسكندرية.
سجلات محكمة الاسكندرية، المشار إليها فى هوامش البحث.

ثانيا : المراجع العربية:

1- أحمد السعيد سليمان، (دكتور)، **تأصيل ما ورد فى تاريخ الجبرى من الدخيل**، القاهرة1978.

2- أحمد عزت عبد الكريم، **دراسات فى تاريخ العرب الحديث**، بيروت دار النهضة الطباعة والنشر عام 1970

3- أحمد كتخدا الدمرداشى، **كتاب الدرة المصانة في أخبار الكنانة**، فى أخبار ما وقع في عصر دولة المماليك من السناجق والكشاف والسبعة أوجاقات والدولة وعوايدهم والباشا إلى آخر سنة ثمان وستين ومائة وألف. تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة 1989.

4- أحمد شلبى عبد الغنى الحنفى المصري، **أوضح الاشارات فيمن تولى مصر القاهرة من الوزراء والباشات**، الملقب بالتاريخ العينى، تقديم وضبط وتحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، القاهرة 1978.

5- استيف، **النظام المالى والادارى فى مصر العثمانية**، ترجمة زهير الشايب، القاهرة 1878.

6- السيد عبد العزيز سالم (دكتور)، **تاريخ الاسكندرية وحضارتها فى العصر الاسلامى**، الاسكندرية، 1969.

7- جمال الدين الشيال (دكتور)، **تاريخ مدينة الاسكندرية فى العصر الإسلامى**، الاسكندرية 1967.

8- جلال يحيى (دكتور)، **مصر الحديثة**، (1517-1805م) الاسكندرية، بدون تاريخ.

9- زين الدين شمس الدين نجم (دكتور)، **ادارة الاقاليم في مصر**،1808-1882م، القاهرة 1987.

10- عبد الرحمن الجبرتى، **تاريخ عجائب الاثار فى التراجم والأخبار**، الجزء الأول والجزء الثاي، طبعة بولاق 1297هـ.

11- عبد الرحمن زكى (دكتور)، **قلعة صلاح الدين وقلاع اسلامية معاصرة**، القاهرة 1960.

12- عبد الرحمن فهمى (دكتور)، **النقود المتداولة ايام الجبرتى**. ضمن بحوث ندوة عبد الرحمن الجبرتى باشراف الدكتور أحمد عزت عبد الكريم، القاهرة 1976.

13- عبد الرحمن الرافعى، **تاريخ الحركة القومية وتطور نظام الحكم في مصر**، القاهرة ١٩٥١ م.

14- محمد رفعت رمضان، **على بك الكبير**، القاهرة 1950م.

15- محمد فؤاد شكرى (دكتور)، **عبد الله جاك منو**، القاهرة 1960.

16- محمد مختار، **التوفيقات الالهامية في مقارنة التواريخ الهجرية بالسنين والأفرنكية والقبطية**، بولاق 1311.

17- مصطفى بن الحاج ابراهيم، **تاريخ وقائع مصر القاهرة كنانة الله فى أرضه**، تحقيق الدكتور صلاح أحمد هريدى، الاسكندرية1989.

18- مرعى بن يوسف الجنبلى، **نزهة الناظرين فى تاريخ من ولي مصر من الخلفاء والسلاطين.**

19- لويس عوض (دكتور)، **تاريخ الفكر المصرى الحديث من الحملة الفرنسية الى عصر اسماعيل**، الطبعة الرابعة، القاهرة 1987.

20- ليلى عبد اللطيف أحمد (دكتوره)، **الادارة فى مصر فى العصر العثمانى**، القاهرة 1978.

21- ليلي عبد اللطيف أحمد (دكتوره)، **دراسات في تاريخ ومؤرخى مصر والشام ابان العصر العثمانى**، القاهرة 1978.

22- هاملتون جب، هارولد بوون، **المجتمع الاسلامى والغرب**، ترجمة الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ، مصطفى الحسينى، ج 1، ج2، القاهرة 1971.

23- هاملتــون جب، هارولد بوون، **المجتـمع الاسلامى والغرب**، ترجمــة الدكتــور أحــمد عـبـد الرحـيم مـصـطفى ، سلسلة تاريخ المصريين، القاهرة 1971.

24- يوسف آصاف، **تاريخ سلاطين آل عثمان**، تحقيق بسام الجابى، دمشق 1978

ثالثا : الدوريات :

25- المجلة المصرية للدراسات التاريخية

- محـمـد بن أبى السرور البكرى الصديقى، كشف الكربة برفع الطلبه، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلد رقم 23

26- محمد البرلس السعدى، **بلوغ الأرب برفع الطلب**، تحقيق الدكتور عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، المجلد 24.

27- مجلة كلية الآداب، فؤاد الأول (القاهرة)

محمد شفيق غربال، **مصر عند مفرق الطرق** 1798-1801، ترتيب الديار المصرية فى عهد الدولة العثمانية كما شرحه حسين أفندى الروزنامجى فى عهد الحملة الفرنسية، المجلد الرابع، الجزء الأول، القاهرة 1936.

رابعا : الرسائل العلمية :

28- ابراهيم يونس محمد، تاريخ مصر العثمانية من 923هـ/ 1131هـ/1517-1719م، من خلال مخطوط، تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، ليوسف الملوانى الشهير بابن الوكيل. رسالة ماچستير غير منشورة، من قسم التاريخ، كلية آداب، الاسكندرية، عام 1981.

29- عفاف مسعد العبد، دور الحامية العثمانية فى تاريخ مصر (971-1017هـ/1564-1609م). رسالة ماجستير غير منشورة من كلية آداب الاسكندرية، عام 1982.

خامسا : المراجع الأوربية :

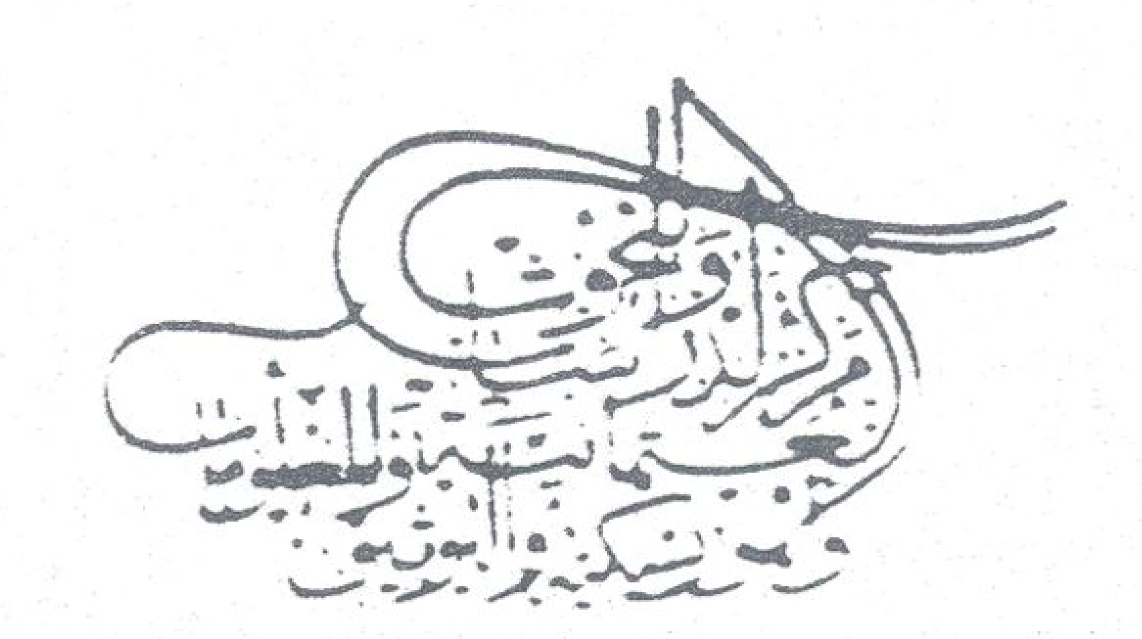
- 30 - Gabrial Baer, Egyptian Guilds in Modern Times, Jeursalem 1964.

- 31 - Lusignan, A. History of the Revolt of Ali Bey Aganisst of Ottoman Porte, London, 1783.

- 32 - S.J. Shaw, Ottoman, Egypt in the Age of the French Revolution by Husey Efendi, Cambridge, Massachusetts, 1964.

- 33 - S.J. Shaw, The Fianancial and Administrative Organization and Development of Ottoman Egypt 1517-1798. Princeton, 1962.

ISSN 0330 - 8081



Arab Historical Review For Ottoman Studies

Numéros 5 - 6 February / Février 1992

Publications du Centre d'Etudes et de Recherches Ottomanes, Morisques, de Documentation et d'Information

Ceromdi - Zaghouan - Tunisia